في كلام العرب للعبور والانتقال وللاباحة القسمة للوجوب والامتناع
وغلبه بنطق الاصطلاح فانها اذن في الرواية لفظا او كتابة فيه
الاجاز الاجماع عرفا وقال القسطلاني انها مشتقة من
التجوز وهو التعدي فكانه عدي روايته حتى اوصلها للراوي
عنه وقال عبد الله محمد بن سعيد بن الحاج ان اشتقاقها من المجاز
وكان القراءة والسماع هو الحقيقة وما عداه مجاز والاصل الحقيقة
والمجاز حمل عليه ويقع اجزت متعديا بنفسه وبحرف الجر كما سيأتي
في لفظ الاجازة وشرطها ثم الاجازة تلي السماعا عرضا على المعتمد
المشهور وقيل بل هي اقوى منه لانها بعد من الكذب وابقى عن التهمة
وسوء الظن والتخلص من الرياء والعجب قاله ابو القاسم عبد الرحمن
ابن منده بل كان يقول ما حدثت بحديث الا على سبيل الاجازة
حتى لا اوبق فادخل في كتاب اهل البدعة ونحوه قول احمد بن
سيرين كما سيأتي قريبا وقبلهما سواء قاله بقي بن مخلد وتبعه ابنه
احمد وحفيده عبد الرحمن فيما حكاه ابن عات عنهم ونحوه قول
ابي طلحة منصور بن محمد المروزي الفقيه سألت ابا بكر بن خزيمة
الاجازة لما بقي على من تصانيفه فاجاز لي وقال الاجازة والمناولة
عندي كالسماع الصحيح وهو محتمل في ارادة الاجازة المجردة
والاظهر انه اراد المقترنة بالمناولة وخص بعضهم الاستثناء
بالازمان المتاخرة حتى حصل التسامح فيها في السماع بالنسبة
للمتقدمين لكونه الى تسلسل السند اقرب هو حاصل بالاجازة
الان وجد عالم بالحديث وفنونه وفوائده ومع ذلك فالسماع
انما هو حينئذ اولى لما يستفاد من المسمع وقت السماع لا المجرد
قوة رواية السماع على الاجازة وتبايد هذا التفصيل بقول ابي

بكر

ابي بكر احمد بن محمد بن خالد بن يسير الاسكندري المالكي
كما رواه ابو العباس الوليد بن بكر الاندلسي شيخ الحافظ ابي
ذر عبد بن احمد الهروي في كتابه الوجازة وصحة القول
بالاجاز فعن احمد بن محمد بن سهل العطار عنه الاجازة عندي
على وجهها خير واقوى في التقرير من السماع الردي وبعضهم بما اذا تعذر
السماع لانه ابعد عن التصحيف والتحريف وقد نوعت
التسعة بتقديم المثناة انواعا اي من الانواع مع كونها متفاوتة
ايضا وانما اقتصر على هذا العدد لما سيس اليه والا فتركب منها
انواع ستأتي اشارة اليه ابن الصلاح في اخر الانواع هذا مع ادراجه
الخامس في الرابع والسابع في السادس بحيث كانت الانواع عنده بعد
قارفعها ما تجرد بحيث لا مناولة معها لعلو ذلك وهو الاول
من انواعها وتبيينه اي المحدث المجاز به وتعيينه الطالب المجاز
له كان يقول اما بخطه ولفظه وهو على او بلفظه هو على او بخطه احرى ذلك او كلهم
او لفلان صحيح البخاري او فهرستي كما سيأتي وثالثة الذي يحم فيه
مرديه والمجاز عارف بما استملى عليه ونحو ذلك كان يقول له وقد
اوقفه خزانة كتبه او وجميع هذه الكتب عني فانها سماعاتي من الشيوخ
المكتوبة عنهم او احاله على تراجمها وبنده على طرف او ابهما وبعضهم
كما حكاه القاضي عياض جاز افانهم اي العلماء واهل الظاهر على جواز
ه النوع وان المختلف فيه من انواعها غيره ونحوه قول ابن مروان
الطبني كما حكاه عياض انما يصح عندي اذا عين المخبر للمجاز
ما اجاز له قال وعلى هذا رايت اجازات المتقدمين ومارايت مخالفا له
بخلاف ما اذا ابهم ولم يسم ما اجاز له بل وسوى بعضهم كما حكاه
عياض ايضا بينه وبين المناولة قاله وسماه ابو العباس بن بكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)